

دور القطاع الخاص في الحد من الفقر والبطالة  
أ. عبلة أصرف

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ



ورقة عمل بعنوان

دور القطاع الخاص في الحد من الفقر والبطالة

مقدمة إلى مؤتمر

رؤية تنموية لمواجهة آثار الحرب والحصار على

قطاع غزة

المنعقد بكلية التجارة في الجامعة الإسلامية

2010/5/24-23

مقدمة من:

أ. عبلة أصرف

وزارة الاقتصاد الوطني

مايو 2010

آثار الحرب والحصار



رؤية تنموية لمواجهة

## الملخص :

يعتبر الفقر والبطالة أهم التحديات التي تواجه العالم كله حالياً. فقد وصلت معدلات البطالة والفقر إلى نسبٍ غير مسبوقة في جميع دول العالم، وهناك دولاً متقدمة وخصوصاً في منطقة اليورو تعاني من أزمات مالية ومعدلات بطالة مرتفعة مثل اليونان ومن المتوقع أن تتبعها أستراليا والبرتغال. لذا تهدف هذه الورقة إلى تحديد أسباب وأنواع البطالة على مستوى العالم المتقدم والعالم العربي ثم قطاع غزة على وجه التحديد.

وستتناول هذه الورقة دور القطاع الخاص في خلق فرص العمل من خلال المحاور التالية:

1. مقدمة: ونتناول فيها حرص الاحتلال على تمزيق وحدة الشعب الفلسطيني ثم مراحل الحصار وشروط رفع الحصار من قبل المجتمع الدولي، وبداية فكرة الحصار.
2. التعريف العالمي للبطالة و أهم أنواع البطالة وأسبابها في العالم، حيث سيتم التطرق إلى نسب البطالة في بعض دول العالم ونسبتها في الضفة وغزة.
3. أسباب ارتفاع نسبة الفقر والبطالة في قطاع غزة.
4. واقع الاقتصاد الفلسطيني - وبالذات القطاع الخاص- في قطاع غزة قبل وبعد الإغلاق، حيث سيتم التركيز على قطاعي الصناعة قطاع الإنشاءات لما لهذا القطاع من ارتباط وثيق بقطاع الصناعة و القطاعات الأخرى.
5. نظرة عامة على أداء المعابر قبل وبعد الحصار والحرب: حيث تأثر أداء المعابر كثيراً ، فاقترنت على الواردات ولم يسجل أية صادرات تذكر خلال فترة الحصار المشدد، واقتصرت الواردات على 25% من حجم الواردات والتي شكلت المواد الغذائية أكثر من 80% منها.
6. الأنفاق شرايين حياة ..... وطرق موت: نتناول حجم التجارة عبر الأنفاق ومشاكل الأنفاق على الأفراد والاقتصاد.

وتخلص هذه الورقة بأن القطاع الخاص قائم منذ عقود وكان يوفر فرص عمل لأكثر من 53% من حجم القوى العاملة.

لذا يجب أن تتوحد الجهود لمساعدة هذا القطاع على النهوض مرةً أخرى، ولا يمكننا فصل الدور الحكومي في إنعاش هذا القطاع، كما لا يمكننا تجاهل دور المؤسسات الغير حكومية، فهذه الجهات تمثل مثلث لا يكتمل إلا باكتمال دور كل واحد منها ، وبالذات الدور الحكومي والذي يمثل الأساس، حيث فشلت جميع النظريات الاقتصادية التي تدعو بضرورة عدم تدخل الحكومة في الاقتصاد الخاص، حيث تعالت الأصوات منذ الكساد الكبير بضرورة التدخل الحكومي وها هي الأزمة المالية تثبت ذلك من جديد، ولا يمكننا أن ننسى الدور الحكومي في تعويض القطاع الخاص والوقوف إلى جانبه بعد الحرب الأخيرة على غزة.

## Abstract

Poverty and unemployment are the most important challenges facing the whole world now, unemployment and poverty rates have reached unprecedented levels, and there are highly developed nations, especially in the Euro Zone suffer fiscal crisis such as Greece. Spain and Portugal are expected to follow it. Therefore, this paper aims to identify the causes and types of unemployment in the developed world , the Arab world and the Gaza Strip in particular.

This paper will tackle the role of the private sector in creating employment opportunities through following dimensions:

1. Introduction: We are dealing with the keenness of the occupation on destroying the unity of the Palestinian people, and phases of the siege as well as, conditions for lifting it by the international community, and the beginning of the idea of the siege.
2. The global definition of unemployment, the most important types of unemployment and its causes in the world, hence, we will deal with unemployment rates in some countries in the world and its rates in the West Bank, Gaza.
3. Reasons for the high rates of poverty and unemployment in the Gaza Strip.
4. The reality of the Palestinian economy - in particular the private sector - in the Gaza Strip before and after the seige, where we will focus on industry sectors in the construction, sector since the construction sector closely linked with industry and other sectors and the number of commercial establishments.
5. Overview of the crossings before and after the siege and the war: the performance of crossings has been affected so much, been relegated to the imports , no exports deserved to be mentioned has been registered during the siege, limiting imports to less than 25% . Food items accounted for more than 80% of them.
  1. Tunnels life lines..... And ways to death: We will tackle the volume of trade through the tunnels and the tunnels problems on individuals and the economy.

The paper concludes that the private sector has existed since decades and provided jobs for more than 53% of the size of the workforce.

Therefore, the efforts must be united to help this sector to rise again and we can not separate the role of government in the rehabilitation of this sector, as we can not ignore the role of non-governmental organizations, these entities represent a triangle is not complete until the completion of the role of each one , and in particular the role the government which represents the basis, where the failure of all economic theories, which once calls the government not to

intervene in the private economy, where the voices since the Great Depression calls for governmental intervention.

The financial crisis has proven it again, and we can not forget the role of the government in compensating the private sector and in standing beside it after the war.

## مقدمة

عندما نشعر بالأزمة نشعر بالحاجة إلى التغيير، ويكون معنى التغيير هو الفرصة، وحيث أن المشاريع والمبادرات الريادية تظهر أثناء الأزمات، وأثناء فترة الأزمة نشهد الكثير من التغييرات، وهذه نتيجة طبيعية، لأننا في الوضع المريح والطبيعي قد لا يمتلك أحدنا الجرأة الكافية على المبادرة لاتخاذ خطوة نحو التغيير أو الشروع في مشاريع جديدة. فمن المعاناة يخلق التجديد والتغيير، وعندما تقفل سبل الخلاص، تنشط العقول للخروج بالحلول الغير تقليدية والإبداعية ويكون تقبلها في مثل هذه الأوضاع. ولأننا - الشعب الفلسطيني - نعاني منذ بداية احتلال للمناطق الفلسطينية، ونتيجة لسياسة الاحتلال تمزيق النسيج بين الضفة وغزة بإلحاق المناطق المحتلة لاقتصاده، وجاءت الاتفاقيات الموقعة بين السلطة والاحتلال لتطفي أي أمل بالانسلاخ عن هذا السرطان. فمن اتفاقيات أسلوا إلى اتفاقية المعابر عام 2005 والتي قيدت الفلسطينيين أكثر مما حررتهم.

وجاءت الانتخابات التشريعية والتي فازت فيها حركة حماس بفوز ساحق لم يكن متوقعا، مما أريك المجتمع الدولي وجعله يتخبط في قراراته، وفي مارس 2006 جاء الحصار الاقتصادي الذي فرض على المناطق الفلسطينية، حيث تم الحجز على عائدات الضرائب والجمارك ثم فرض الحصار الاقتصادي. وحسب ما صرح به المنسق العام للأمم المتحدة "جون دوجارد" فهذه هي المرة الأولى التي يفرض فيها حصاراً اقتصادياً على شعبٍ محتل، وهذا يعفي دولة الاحتلال من التزاماتها بتأمين الاحتياجات للشعب الفلسطيني.<sup>(1)</sup>

وقد كان هناك ثلاثة شروط من قبل الرباعية (الاتحاد الأوروبي، روسيا، الولايات المتحدة والأمم المتحدة) لاستئناف المساعدات ألا وهي: 1. الاعتراف بإسرائيل. 2. نبذ العنف. 3. القبول بالاتفاقيات الموقعة. هذا هو الثمن لاستئناف المساعدات، فلا يهم هذه الدول من يحكم ولكن الأهم هو الثمن. فالمساعدات أهدافها السياسية معروفة.

والحصار ليس جديداً على المناطق الفلسطينية فقد نادى به "بن جوريون" حينما قال "أخرجوا قطاع غزة من تل أبيب" ثم جاء أرئيل شارون الذي بدأ بتنفيذ الحصار بعد عملية السور الواقي التي لم تحقق أهدافها بضرب المقاومة. وكان يتم إغلاق المعابر أثناء فترة الانتفاضة الأولى - بل وحوصر - الرئيس الراح

ياسر عرفات في المقاطعة ولم يسمح له بالخروج منها إلا بعد التأكد من عدم عودته.

وقد أدى الحصار والذي تخللته حرب همجية استمرت حوالي 3 أسابيع إلى ارتفاع غير مسبوق في نسب البطالة والفقر، بالإضافة إلى شح المواد الأساسية مما أدى إلى زيادة معاناة المواطنين في غزة، وقد

لعب القطاع الخاص دوراً مهماً في المساعدة على توفير متطلبات الحياة وذلك بالاتجاه لحفر الأنفاق كطوق نجاة للمحافظة على البقاء وكأداة لاستمرارية المقاومة.

## Oxfam, Poverty in Palestine: the human cost of the financial boycott

البطالة... مشكلة عالمية وقنابل موقوتة

يمثل الفقر والبطالة أهم التحديات التي تواجه الاقتصاد العالمي، فالبطالة أدت إلى أزمة مالية، وبالتالي تقليل القدرة الشرائية للأشخاص، هذا أدى بدوره إلى الفقر ويمكن وصف الفقر بطرق كثيرة، فحسب وصف البنك الدولي " فالفقر يدل ضمناً على الحالة المالية، حيث لا يستطيع الإنسان المحافظة على المستوى الأدنى للمعيشة. وقد وصلت معدلات البطالة في العالم العام الماضي إلى 6.4%. بينما وصلت في العالم العربي إلى أكثر من 14%. أما في أمريكا فقد وصلت معدلات البطالة إلى 9.7% لشهري يناير وفبراير فيما وصلت في منطقة اليورو إلى 10% في فبراير وكانت لا تقياً هي الأعلى ثم إسبانيا بمعدلات بطالة وصلت إلى 21.7% و 18.9%<sup>(1)</sup>. وفي شهر مارس/2010 وصلت معدلات البطالة في إسبانيا إلى 20% ووصل عدد العاطلون عن العمل إلى 4.6 مليون شخص. ومن المتوقع أن تلحق إسبانيا باليونان في مشاكلها المالية، هذا وقد وصل عدد العاطلين عن العمل في منطقة اليورو 15.749 مليوناً.

وحسب تقريراً لمنظمة العمل العربية ومن الجوانب المثيرة للاهتمام ان التقرير يشير إلى أن معدلات البطالة بين الأميين هي الأدنى في غالبية الدول العربية بينما ترتفع هذه لأصحاب التعليم الثانوي والمتوسط والجامعي بأكثر من حوالي 10 مرات لغير المتعلمين، وهذا يدل على النظرة الدونية للأعمال الحرفية.

ما هي البطالة، وما هي أسبابها عالمياً؟

تحدث البطالة عندما يكون الشخص قادراً على العمل ويرغب به وبحث عنه بجدية ولكنه لم يجد العمل المناسب. حسب تعريف منظمة العمل الدولية. وتتسأ البطالة جراء عدم الطلب على البضائع والخدمات، ويرى بعض الاقتصاديين بأن البطالة شر لا بد منه لمنع التضخم، ولكن البعض الآخر يعارض هذا الرأي.

### أسباب وأنواع البطالة عالمياً (2)

للبطالة في العالم أسباباً متعددة لذا صنفت لعدة تصنيفات وفقاً للسبب منها :

(1) البطالة الحلقية (الدورية): Cyclical Unemployment وتنتج نتيجة دورة رأس المال . فكلما ازداد الناتج القومي المحلي GDP كلما كانت البطالة أقل في ذروة الدورة التجارية، والعكس صحيح ويكون هذا النوع من البطالة أكثر وضوحاً في فترات الركود الاقتصادي حيث تستمر الدورة من 3-10 سنوات.

- (2) البطالة الهيكلية: Structural Unemployment وتنتج نتيجة لطرح نوعيات جديدة من البضائع في الأسواق ، ولهذا يتغير الطلب على البضائع والخدمات. وهذا بدوره يؤدي إلى زيادة معدلات البطالة في بعض القطاعات ويخلق فرص عمل في قطاعات أخرى. وتكون الفرصة للعودة للعمل مرةً أخرى إذا انتقل العامل من مكان لآخر.

- (1) مكتب الإحصاء التابع للاتحاد الأوروبي (eurostate)  
(2) Wikipedia –the free encyclopedia , Unemployment  
(3) البطالة الاحتكاكية ( المولدة ) Frictional Unemployment تنتج عند وجود وظائف شاغرة ولكن التخصصات لا تتاسبها، ففي تسعينات القرن الماضي ظهرت فقاعة تكنولوجيا المعلومات، فازداد الطلب على متخصصي الحاسوب . من 2000-2001 انهارت هذه الفقاعة ، وتشكلت فقاعة جديدة وهي فقاعة العقارات، ازداد الطلب على العاملين في مجال الأراضي. مما جعل انتشار البطالة بين متخصصي الحاسوب. أما حالياً فتعاني الدول المتقدمة من النقص في الممرضين الذين يستطيعون التعامل مع تكنولوجيا المعلومات. فالمبرمجين لا يستطيعون أن يصبحوا بسهولة ممرضين قبل التدريب المتخصص.  
(4) البطالة التكنولوجية: Technological Unemployment وتنتج بسبب إحلال الآلة مكان الإنسان وبذلك يزداد الانتاج ويتم توفير العديد من الأيدي العاملة. ويمكن أن ينتمي هذا النوع من البطالة إلى البطالة الهيكلية.  
(5) البطالة الدائمة: Long term Unemployment وحسب تعريفات الاتحاد الأوروبي تطلق على من لا يعملون لأكثر من عام.  
(6) البطالة المقنعة ( المخفية ): Hidden Unemployment وهي التي لا تكون مسجلة في المراكز الإحصائية مثل المتقاعدين مبكراً خشية الاستغناء عنهم، أو الذين يعملون بأجر جزئي أو أعمالاً موسمية. وفي البلدان العربية يمكن أن تكون البطالة المقنعة هو ازدياد عدد الموظفين بلا داعي بدون الحاجة إليهم.  
(7) البطالة التقليدية: Classical Unemployment وتنتشأ بسبب التدخلات الخارجية من الاتحادات ، لوائح الأجور الدنيا ولوائح أخرى تحول دون استئجار العاملين.  
(8) وهناك البطالة الناتجة عن النشاطات الزراعية، فأى خلل أو كارثة طبيعية تؤدي زيادة نسبة البطالة بين العاملين في القطاع الزراعي.

### البطالة والفقر في العالم العربي

تعتبر مشكلة البطالة في العالم العربي من أخطر المشاكل التي تواجه العالم العربي وتعيق تنميته، فهناك - حسب اخر الإحصائيات حوالي 22 مليون عاطل عن العمل من إجمالي القوى العاملة 120 مليون يضاف إليهم سنوياً 3,400,000 عاطل، حيث يمثل الشباب البالغين أقل من 25 عاماً 60% من الشعب العربي ( أي أن الشعب العربي شعب فتى وقادر على العمل) وبالرغم من ذلك تصل معدلات الفقر فيه إلى 40%<sup>(1)</sup> وهذه النسبة تعني أن 140 مليون يعيشون تحت خط الفقر. وعلاوة على ذلك ، فإن البيانات تشير إلى أنه لم يكن هناك أي انخفاض في معدلات الفقر في المنطقة العربية

على مدى العشرين عاما الماضية (بالمقارنة مع معدلات عام 1999). بل شهدت بعض البلدان العربية في الواقع زيادة في معدلات الفقر وهذا يلزم

سياسات فعالة لإعادة توزيع الدخل وخلق 51 مليون فرصة عمل بحلول عام 2020<sup>(1)</sup>. ومن المتوقع - إذا استمر الوضع على ما هو عليه، أن يصل عدد العاطلين بحلول عام 2015 إلى حوالي 80 مليون<sup>(2)</sup>، وكل عاطل من هؤلاء سيشكل قبلة موقوتة لما للبطالة من آثار سلبية على الفرد والمجتمع.

ولكن لماذا ارتفاع معدلات البطالة في منطقة غنية بالموارد البشرية والطبيعية؟ حسب رأيي فهناك العديد من العوامل إذا استثنينا فلسطين والتي لها أسباباً بعيدة إلى حد ما عن أسباب البطالة في الدول العربية. فمن أهم الأسباب في الدول العربية بالرغم من غناها بالموارد الطبيعية والبشرية:

1. هجر الأراضي الزراعية واعتمادنا على الواردات من الخارج.
  2. النظرة إلى الأعمال الحرفية نظرة دونية.
  3. الاختلاف بين مخرجات التعليم وحاجة السوق.
  4. الصراعات والحروب بين القبائل والفصائل.
  5. تطبيق سياسة الانفتاح الاقتصادي في العديد من الدول العربية وما صاحبها من خصخصة مما أدى إلى تسريح أعداداً كبيرة من العاملين.
  6. عدم إقبال الشباب العربي على العمل والتعليم المهني وعدم الميل لتحمل المخاطرة.
  7. نقص الاستثمار الأجنبي الموجه إلى العالم العربي، فحجم الاستثمارات الأجنبية في العالم العربي لا تتعدى 1% من حجم الاستثمارات.
  8. سوء التخطيط القومي مما يؤدي إلى عدم اختيار المجال المناسب للاستثمار.
  9. عدم وجود قاعدة بيانات مشتركة وحديثة عن عدد العاطلين والباحثين عن عمل.
  10. هروب رؤوس الأموال للاستثمار في الخارج.
  11. اعتماد بعض الدول على العمالة الوافدة حيث هي أقل أجراً كما في دول الخليج.
  12. اعتماد دول الخليج بصورة أساسية على إيرادات البترول.
  13. عدم التعاون الأمثل بين الدول العربية في المجالات المختلفة.
- هناك من يربط بين ارتفاع عدد النمو السكاني والبطالة ولكن الصين بعدد سكانها الذي فاق 1.3 مليار نسمة دحضت هذا السبب وانتزعت عرش المصدّر الأول من ألمانيا ونافست أمريكا على قمة أكبر اقتصاد عالمي.
14. تسابق الدول العربية وبالذات الذات الخليجية لشراء الأسلحة لوضعها في المخازن.
  15. خضوع الدول العربية لعقود من الاستعمار، مما رسخ فيهم "عقدة الأجنبي" وأن المنتج الأجنبي أفضل من المنتج العربي.

نسبة وعدد العاطلين عن العمل في الدول العربية " منظمة العمل العربي " حسب السنة المعلومات المتاحة

م.	الدولة	السنة المتاحة	عدد العاطلون	نسبة البطالة
1.	المملكة الأردنية الهاشمية	2008	190,500	12.70
2.	دولة الإمارات العربية المتحدة	2006	85,000	3.12
3.	مملكة البحرين	2007	7,810	4.00
4.	الجمهورية التونسية	2007	508,100	14.10
5.	الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية	2007	1,375,722	13.80
6.	جمهورية جيبوتي	2007	168,635	35.24
7.	المملكة العربية السعودية	2007	463,313	5.63
8.	جمهورية السودان	2006	2,079,806	17.30
9.	الجمهورية العربية السورية	2007	454,800	8.42
10.	جمهورية الصومال الديمقراطية	2007	1,727,568	34.70
11.	جمهورية العراق	2006	1,610,297	17.50
12.	سلطنة عمان	2007	70,668	6.70
13.	دولة فلسطين	2007	183,000	21.50
14.	دولة قطر	2007	13,200	2.40
15.	دولة الكويت	2006	25,000	1.33
16.	الجمهورية اللبنانية	2007	187,000	15.00
17.	الجمهورية العربية الليبية الشعبية الاشتراكية العظمى	2007	298,500	18.15
18.	جمهورية مصر العربية	2008	2,188,000	9.04
19.	المملكة المغربية	2008	1,092,000	9.60
20.	الجمهورية الإسلامية الموريتانية	2007	421,909	33.20
21.	الجمهورية اليمنية	2007	855,000	18.46



المصدر: منظمة العمل العربي

www.alolabor.org/nArabLabor/images/stories/Statistics/booktable-8.xls/

## نتائج البطالة

أولاً: على الفرد

1. لا يستطيع الأشخاص الغير عاملين الحصول على التزاماتهم المالية، فمثلاً في أمريكا مع بداية أزمة الرهن العقاري أصبح الغير قادرين على سداد القروض العقارية أو دفع الإيجار بلا مأوى.
2. تفشي الأمراض بين العاطلين: ففي دراسة قام بها د. برنر عام 1979 بعنوان: تأثير البيئة الاجتماعية في علم النفس<sup>(1)</sup> وجد برنر أن في كل 10% ارتفاع في معدلات البطالة فهناك زيادة 1.2% في معدلات الوفيات، 1.7% في أمراض أوعية القلب، 1.3% في أمراض التليف الكبدية، 1.7% حالات انتحار، و 4% في حالات الاعتقالات.
3. تؤدي البطالة مع عدم وجود مصادر مالية والمسؤوليات الاجتماعية إلى قبول أي عمل لا يلائم المهارات، مما يؤدي إلى القلق النفسي.
4. إصابة الشباب بالإحباط والأمراض النفسية وضعف الانتماء وازدياد معدلات الجريمة.
5. إهدار الموارد التي تم استثمارها في تعليم الشباب ورعايتهم صحياً واجتماعياً.

ثانياً: اجتماعياً

1. الاقتصاد الذي يوجد به نسبة عالية من البطالة فهو لا يستخدم جميع مصادره مثل العمال المتاحين لديه بسبب عمله بإنتاج أقل مما هو ممكن ويمكن أن يكون هذا الإنتاج أعلى في حال تشغيل جميع القوى العاملة.
  2. يمكن للعاطلين لفترة طويلة فقدانهم لمهاراتهم مما يؤدي إلى التسبب في خسارة رأس المال الإنساني، وهناك دراسات تشير إلى أن العاطلين عن العمل يعيشون أقل من غير العاطلين بحوالي 7 سنوات .
  3. معدلات البطالة العالية تشجع الحمائية ( فرض رسوم عالية على السلع المستوردة) وتولد الخوف من الأجانب.
  4. ارتفاع معدلات البطالة تزيد من احتكار أرباب العمل ، وذلك بزيادة التنافس بين العاملين بسبب ندرة فرصة العمل، وبذلك يكون رب العمل هو المستفيد بأقل أجر عمال والعامل يعطي أقصى ما عنده.
- لا يمكننا التحدث عن تضاعف نسبة البطالة عما كانت عليه قبل انتفاضة الأقصى والحصار بدون إلقاء

نظرة عامة على وضع الاقتصاد الفلسطيني منذ بدء الحصار في 14/6/2007<sup>(2)</sup>

- تمثل نسبة الواردات حالياً 25% من نسبة الواردات التي كانت تدخل القطاع قبل يونيو/2007.
- 27% من الواردات يتم استيرادها من قبل المنظمات الإنسانية مثل الأنثروا بينما كانت هذه النسبة 5% قبل الحصار.
- حوالي 70% من الواردات خلال هذه الفترة من المواد الغذائية.
- جميع المواد الخام الصناعية ومواد البناء محظورة ما ما تم إدخاله أثناء فترة التهدة.

(1) M. Harvey Brenner, " Influence of the Social Environment on Psychology" 1979

- (2) غزة حصار وحرب ودمار.....وصمود
- بلغت خسائر القطاع الصناعي بسبب الحرب والحصار والتدمير الذي طال المنشآت الصناعية بكافة أشكالها 240 مليون دولار أمريكي. أما خسائر القطاع التجاري فقد بلغت 50 مليون دولار. (1)
  - 95% من مواد التصنيع المستخدمة في غزة كان يتم استيرادها عن طريق المعابر المشتركة مع دولة الاحتلال.
  - ما يقدر بحوالي 700، 1<sup>(2)</sup> حاوية تجارية من السلع المستوردة موجودة في مخازن دولة الاحتلال أو في الضفة الغربية ، وبعضها منذ بداية الحصار. مما تسبب في خسائر قدرت بملايين الدولارات من رسوم للحاويات والشحن والتخزين. أو الاضطرار إلى البيع بأسعار زهيدة في الأسواق لتجنب دفع الرسوم. وقد تم البدء في أوائل شهر إبريل/2010 في إدخال شاحنات ملابس والأحذية فقط. (3)
  - حظر التصدير نهائياً حتى نهاية عام 2009 ما عدا حوالي 142 شاحنة من زهور الزينة والفراولة، مقارنةً بمعدل 70 شاحنة كان يتم تصديرها يومياً في الخمسة أشهر الأولى من عام 2007 لدولة الاحتلال وأوروبا والضفة الغربية. وحسب اتفاقية المعابر في نوفمبر/2005 فمن المفترض أن يتم تصدير 400 شاحنة من مختلف المنتجات يومياً.
  - اقتصرت الصادرات منذ ديسمبر 2009 حتى الآن على التوت الأرضي والزهور عبر معبر كرم أبو سالم. وقد بلغ إجمالي الصادرات منذ بداية العام حتى الآن 102 شاحنة من الزهور والتوت الأرضي ( 71 شاحنة من الزهور و 31 شاحنة من التوت الأرضي والذي انتهى موسم تصديره )
  - كان يتم في السابق تصدير ما نسبته 76% من منتجات الأثاث، 95% من الألبسة و20% من المنتجات الغذائية.
  - كانت الواردات في السابق تشتمل على أكثر من 4,000 صنف من البضائع، أما الآن فقد بلغت 72 صنفاً بعد أن كانت 9 أصنافٍ ومشتقاتها بداية الإغلاق.
  - نتيجةً لهذا الحصار أجبرت 96% من المنشآت الاقتصادية على الإغلاق ( 3,750 ) منشأة و النسبة الباقية (4%) تعمل جزئياً، وقد بدأت بعض المنشآت تعود لنشاط جزئي بعد الاستعانة بالأنفاق في إدخال المواد الخام.

- أما بالنسبة لقطاع الزراعة والذي يشكل مصدر رزقٍ لحوالي 45,000 مزارع، صيادٍ، راعي، عمال زراعة ومربي المواشي والطيور. فقد تأثر هذا القطاع جراء الحصار بسبب منع العديد من المواد الأساسية اللازمة له مثل: البذور، الوقود و قطع الغيار اللازمة للري والسفن بالإضافة إلى مستلزمات الصيد. فقد تم تدمير أصول الإنتاج الزراعي خلال الحرب على غزة، وقدرت الخسائر المباشرة بحوالي 180 مليون دولار وخسائر غير مباشرة بـ 88 مليون دولار خلال 6 أشهر بعد الحرب.

(1) + (3) وزارة الاقتصاد الوطني

(2) الطابع، د. ما هر ، واقع المستوردون الأليم (2) وزارة الاقتصاد الوطني

- أدى منع تصدير المنتجات الزراعية إلى إغراق السوق بالمنتجات التي كانت تصدر سابقاً مثل: الفراولة، البندورة الكرزية، الفلفل الأخضر وزهور الزينة، مما أدى إلى انخفاض أسعارها وبالتالي انخفاض دخل المزارعين وقد اضطر بعض المزارعين إلى إطعام حيواناتهم بهذه المزروعات جراء حظر تصديرها.
- تم حظر استيراد مواد البناء خلال هذه الفترة -ماعدًا- كميات بسيطة خلال فترة الهدنة والتي استمرت لمدة 4 أشهر فقط وقد بلغ عدد الشاحنات الواردة خلالها 5371 شاحنة وقد كان ما نسبته 88% من هذه الشاحنات محملة بالحصمة والتي لا يمكن الاستفادة منها بدون مواد البناء الأخرى.
- تم إغلاق معبر صوفا منذ 12 سبتمبر/2008 وحتى الآن.

نظرة عامة على معابر قطاع غزة (1)

تعتبر الحدود والمعابر لأي دولة هي الشرايين التي تزودها بكل ما تحتاج إليه وهي وسيلة لاتصالها مع العالم الخارجي، فالدول المستقلة تسيطر على حدودها البرية والمائية والجوية أيضاً، ولا يحق لأي بلد اختراق الحدود إلا بموافقتها والاتفاقيات المبرمة مع جيرانها المشتركين معها في الحدود. أما بالنسبة لفلسطين فهي تختلف عن باقي دول العالم، حيث عمد الاحتلال الصهيوني إلى تقسيمها إلى أجزاء وقام بفصل هذه الأجزاء ووضع لكل جزء المعابر الخاص به، فالضفة الغربية لها معابرها وقطاع غزة لها معابر أخرى. و يبلغ عدد المعابر على حدود قطاع غزة سبعة معابر، ويفرض الاحتلال الصهيوني سلطته الكاملة على خمسة منها وهي:- (كارني/ المنطار، صوفا/ العودة ، ناحال العوز/ الشجاعية، بيت حانون/إيرز، القرارة/ كيسوفيم) بينما يشرف الاتحاد الأوروبي ومصر والسلطة الوطنية على معبر رفح البري، أما معبر كرم أبو سالم فيعتبر من نقاط العبور المؤقتة وهو يربط قطاع غزة بمصر طبقاً لاتفاقية المعابر التي وقعت في 2005/11/15، وتشرف عليه سلطات الاحتلال إشرافاً كاملاً، وهو مخصص لدخول البضائع الواردة عن طريق مصر.

وحالياً وبعد الإغلاق التام منذ بداية عام 2010 لمعبر الشجاعية - الذي كان مخصصاً لإدخال الوقود إلى القطاع حتى نهاية 2009- أصبح معبر كرم أبو سالم هو المعبر الرئيسي للقطاع بالرغم من قدرته الاستيعابية الضئيلة.

1. الحصار الجائر المفروض على قطاع غزة براً وبحراً وجواً وحالياً يجري حصار القطاع من تحت الأرض " الجدار الفولاذي".
2. تحكم دولة الاحتلال بالمعابر الحدودية والسماح بدخول أقل من ربع احتياجات السكان.
3. الانقطاع المتكرر للتيار الكهربائي، مما يعوق أصحاب المصانع عن القيام بأعمالهم، أو حتى يكلفهم خسائر كبيرة، ففي مصانع البلاستيك مثلاً أي انقطاع أو تردد للتيار الكهربائي يكلف خسائر في مادة وخسائر في الوقت أيضاً<sup>(2)</sup>.

(1) قطاع غزة: أكبر سجن في العالم

(2) لقاء مع أ. سامي النفار -رئيس اتحاد مصانع البلاستيك

- استتكاف الموظفين الحكوميين بقرارات من رام الله ومزاحمتهم لعمال القطاع الخاص.
4. ارتفاع معدل عدد أفراد الأسرة حيث يصل معدل عدد أفراد الأسرة الواحدة في غزة إلى 6.5 وفي ظل عدم توفر عمل تكون المشكلة أكبر.
5. تدمير مصادر الرزق جراء التجريف المتعمد للأراضي الزراعية ثم جاءت الحرب الأخيرة لتجهز على ما تبقى من مصادر للرزق.
6. اختلاف مخرجات التعليم عن احتياجات السوق.
7. ازدياد نسبة الجرحى والمعاقين جراء جرائم الاحتلال.
8. هجرة أصحاب رؤوس الأموال للخارج.
9. عدم وجود موارد الطبيعية وندرة وشح المياه.
10. الإفقار المتعمد من قبل دولة الاحتلال وارتباط الاقتصاد الفلسطيني باقتصاد دولة الاحتلال، فعندما تم التوقيع على معاهدة أوسلوا عام 1993 تبعتها ترتيبات اقتصادية سميت ببروتوكول باريس الاقتصادي، واتفاقية باريس لم تقلل من سيطرة إسرائيل على كافة النواحي الحياتية الفلسطينية، بل جاء هذا الاتفاق ليرسخ المصالح الاقتصادية للاحتلال بهذه الاتفاقية الثنائية، ثم أتت اتفاقية المعابر 15 نوفمبر 2005 لترسخ هذه المصالح.
11. إلحاق المناطق الفلسطينية بالكود الجمركي الإسرائيلي، ثم إعلان دولة الاحتلال عن إلغاء الكود الجمركي لقطاع غزة، مما حرم المستوردين من حرية الاستيراد المباشر.
12. اعتماد الاقتصاد الفلسطيني - بدرجة كبيرة على الدول المانحة- بالرغم من إدراكنا أن الجزء الأكبر من هذه المعونات ميسس.
13. منع المزارعين من الوصول إلى أراضيهم على طول الحدود (المناطق العازلة) والتي امتدت من 150-300 م في مايو/2009 وتمتد في بعض المناطق إلى كيلومتر.
14. منع الصيادين من الإبحار إلى أكثر من 3 ميل بحري بعد الحرب، بعد أن كانت 6 ميل قبل الحرب و12 ميل بحري قبل الحصار.

## الاقتصاد الفلسطيني منذ عام 1967.

حرص الاحتلال الصهيوني منذ احتلاله للمناطق إلى فصل الضفة عن القطاع وجعل لكل منطقة معابرها الخاصة بها، ثم دأب على فتح أسواق العمل داخل الأراضي المحتلة عام 1948، وشجع زراعة المحاصيل التي يحتاجها السوق لديه والتزاماته، وربط صادرات وواردات المناطق الفلسطينية بقراراته. وشجع استثماره والاستثمار الأجنبي في المناطق الفلسطينية . وكان الاحتلال يعطي المزارعون القروض بفوائد تتراوح م 9-10%.

حسب الإحصائيات الصهيونية فقد بلغت الصادرات الفلسطينية عام 1985 ما قيمته 283 مليون دولار وكان نصيب دولة الاحتلال منها 192 مليوناً، أي ما يعادل 68% من الصادرات ولا تشكل هذه الصادرات سوى 7.2% من واردات إسرائيل، في حين بلغ إجمالي الواردات الفلسطينية 668 مليون دولاراً ، وصلت حصة إسرائيل منها 598 مليون دولار، أي 89%. وقد مثلت هذه الواردات 9% من صادرات إسرائيل للخارج مما جعل المناطق المحتلة ثاني أكبر سوق لإسرائيل بعد أمريكا.<sup>(1)</sup>

وفيما يخص القطاع الصناعي فقد سعت السلطات الإسرائيلية منذ احتلالها الأراضي المحتلة إلى إتباع مجموعة من الإجراءات والممارسات شكلت فيما بعد السياسة العامة، فشجعت صناعات الباطون والحجر والرخام ووضعت العراقيل أما الصناعات الفلسطينية وأهمها عدم منح التراخيص والضرائب التعسفية على قطاع الصناعة والتجارة. وفرضت القيود على مدخلات الإنتاج والتحكم بالصادرات الخارجية عن طريق التحكم بالحدود، وهدفت إلى خلق صناعات مكملة للصناعات الإسرائيلية.

ثم جاءت الانتفاضة لتكشف مدى هشاشة الاقتصاد الفلسطيني ومدى ارتباطه بالاقتصاد الإسرائيلي. وبعد الفوز الساحق لحركة حماس في الانتخابات التشريعية عام 2006 جاء الحصار الظالم ليجهز على ما تبقى من اقتصاد فمن إغلاق للمعابر ثم تحديد الأصناف وحصرها في البداية بـ 9 أصناف ومنع الصادرات نهائياً، بالإضافة إلى منع إدخال المواد الخام اللازمة للقطاعات الصناعية بالإضافة إلى التدمير المتعمد للمنشآت الصناعية والتجارية. وقد تكبد القطاع الصناعي جراء ذلك خسائر يومية قدرت بنصف مليون دولار يومياً جراء الحصار، وجاءت الهرب الهمجية لتجهز على ما تبقى من القطاع الخاص.

## القطاع الخاص في قطاع غزة

يعتبر القطاع الخاص محركاً للنمو الاقتصادي المستدام والتنمية في الأراضي الفلسطينية المحتلة. لما له من قدرة على خلق عمل لأعداد كبيرة تفوق القطاع الحكومي بكثير، حيث يستطيع العمل به المؤهل علمياً وغير المؤهل ، أو حتى الجالسين في بيوتهم بدون العناء للخروج منها، كالعاملين في الصناعات اليدوية والعاملين في مصانع الخياطة..... وقد ساهم القطاع الخاص في الحد من مشكلة البطالة في الأراضي الفلسطينية بشكل كبير ، حيث يفتح القطاع الخاص فرصة عمل لأكثر 53% من القوى العاملة.

ولا يستطيع أحد أن ينكر ما لهذا القطاع من دور في إنعاش الاقتصاد الفلسطيني وخصوصاً بعد منع العمال من العمل في الداخل نهائياً بعد قرار دولة الاحتلال بفك الارتباط عام 2005.



- ساهم القطاع الصناعي عام 1993 بنسبة 8% من الناتج المحلي الإجمالي وقد بلغت مساهمته عام 17.4% في الناتج المحلي الإجمالي خلال العام 1999. ثم تراجعت لتصل هذه النسبة إلى 12% في العام 2006، واستمر هذا التراجع بسبب الإغلاق والتدمير المتعمد للمنشآت الصناعية.

- تأثر القطاع الصناعي بسبب حرمانه من المواد الخام منذ بداية الحصار حتى الان.
- بلغ عدد المنشآت الصناعية العاملة في قطاع غزة عام 2003 بوجه عام 3748 منشأة صناعية تقوم بتشغيل 19,845 عاملاً<sup>(1)</sup> أما عام 2005 فقد قدر عدد المنشآت الصناعية العاملة في

العاملة في

قطاع غزة من

3900 -

4000 منشأة.

ومع بداية

م	القطاع	الخسائر/(مليون دولار)
1	صناعة	240
2	تجارة	50
3	زراعة	218.2

- الحصار فقد بلغ عدد المنشآت العاملة 117<sup>(2)</sup>، وانضم حوالي 140,000 عامل إلى طابور البطالة، وارتفعت نسب البطالة بصورة غير مسبوقه بعد أن كانت حوالي 20.9% قبل انتفاضة الأقصى وكانت نسبة البطالة بفارق 1.9% عن الجزء الثاني من الوطن، حيث كانت نسبة البطالة في الضفة الغربية آنذاك 19%. ومع نهاية الربع الثاني من العام 2009 ومع نشاط الأنفاق والقدرة على إدخال المواد الخام والبتترول، وصلت نسبة عدد المنشآت العاملة حوالي 30%.

(1) التقدير الاستراتيجي، 2008

(2) جهاز الإحصاء المركزي، 2010 مسح القوى العاملة لعام: دورة ( تشرين أول - كانون أول، 2009) الربع الرابع 2009

الخسائر السنوية لبعض القطاعات الصناعية جراء منع التصدير قطاع صناعة الأثاث 30 مليون دولار، قطاع النسيج والخياطة 26 مليون دولاراً، أما خسائر قطاع صناعة الأغذية فهو 5 مليون دولاراً. خسائر قطاعات الزراعة والتجارة والصناعة جراء التدمير الذي طالها من آلة الحرب الصهيونية فهو:

معدلات البطالة كانت نتيجة الحصار والتدمير الذي طال المناطق الفلسطينية ومصادر الرزق ارتفاع رهيب في معدلات البطالة فقد ارتفعت معدلات البطالة منذ انتفاضة الأقصى في قطاع غزة من

20.9% عام 1999 إلى 34.8% عام 2006 ثم هبطت عام 2007 لتصل إلى 29.7% . وهذا التحسن الطفيف ليس مؤشراً على توفر فرص عمل مناسبة ولكن يعني القبول بأية فرصة عمل كآلية من آليات البقاء.

أما معدلات البطالة عام 2008 في الضفة وغزة بوجه عام فقد وصلت إلى 26% وقد كانت النسبة في الضفة 19% أما في قطاع غزة فقد ارتفعت لتصل إلى 40.6% في قطاع غزة<sup>(1)</sup>. أما بعد الحرب فقد وصلت في قطاع غزة إلى 45%.

أما معدلات البطالة في قطاع غزة في الربع الثالث من العام 2009 فقد وصلت إلى 42.3% ثم تراجعت في الربع الرابع لتصل إلى 39.3% . (2) 2009.

#### حقائق وأرقام حول قوى العمل والبطالة في قطاع غزة أثناء الحصار بعد الحرب

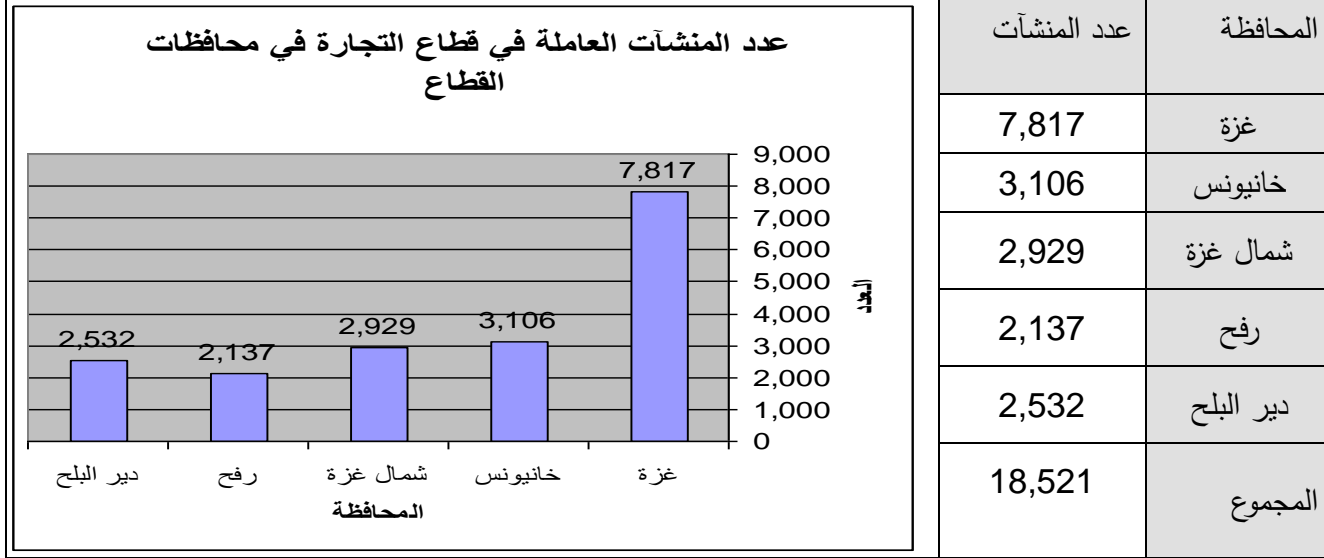
- ما يزيد على 140.000 من سكان غزة عاطلون عن العمل بالرغم من قدرتهم ورغبتهم فيه.
- هذه النسبة تمثل 41.5% القوى العاملة في قطاع غزة، مقارنة ب 32.3% في الربع الثاني من عام 2007.
- 60% من العاطلين عن العمل أقل من 30 عاماً.
- بالرغم من انخفاض معدلات البطالة في قطاع غزة في الربع الثاني عنها في الربع الأول من العام 2009 فإن هذه النسبة من أعلى النسب في العالم.
- وقد سجلت محافظة خانينونس أعلى نسبة 46.1%، بينما سجلت محافظة الشمال المركز الثاني بنسبة 36.5% تلتها محافظة رفح بنسبة 36.1%.
- يمكن أن تكون نسبة العاطلين عن العمل الفعلية أكثر من ذلك.
- أعلى نسبة من البطالة تتركز في الفئة العمرية من 20-24 عاماً، حيث وصلت نسبة البطالة فيها 57%. أما الفئة العمرية من 25-29 عاماً فقد بلغت 39.3%.
- سجل انخفاض في نسبة العاملون في مجال الزراعة من 8.4% في الربع الأول من العام 2009 إلى 4.8% في الربع الثاني من نفس العام.
- يشغل قطاع الخدمات ما نسبته 67% من العاملين في القطاع.
- يعمل في القطاع العام 50.6% من العاملين في القطاع مقارنةً مع 16.2% في الضفة الغربية.
- حسب مسح قامت به اللجنة الدولية للصليب الأحمر بعد حوالي سنة من الحصار على عدد من العائلات في قطاع غزة، أشار هذا المسح إلى أن: 70% من العينة يعيشون تحت خط الفقر على دخل أقل من دولارين للعائلة المكونة من 7-9 أفراد يومياً، بينما 40% يعانون من الفقر الشديد ويعيشون على أقل من 0.5 دولار .
- ازدياد معدلات الفقر أثر سلباً على نوعية الغذاء المقدم لهذه العائلات مما يتسبب في آثار سلبية على الصحة العامة، وبالذات بين الأطفال والحوامل.
- دمر القطاع الخاص بسبب الإغلاق مما أدى إلى فقدان حوالي 140,000 وظيفة في القطاع الخاص: الصناعي، التجاري، الإنشاءات، الزراعي وقطاع الخدمات، وذلك حسب مركز



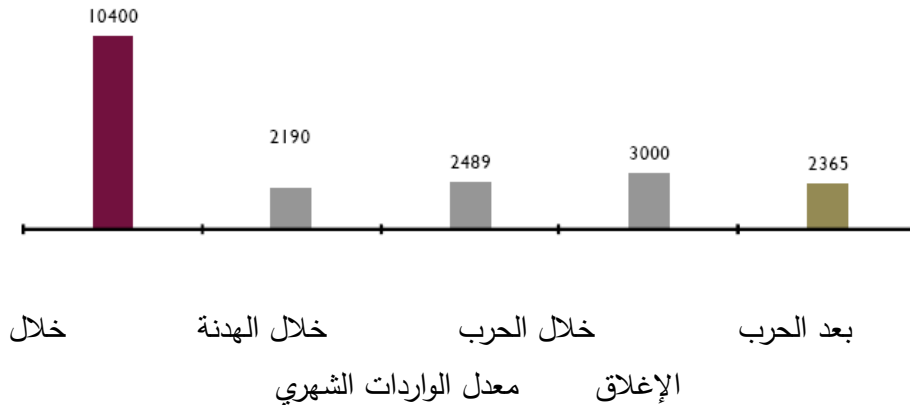
- التجارة الفلسطينية (بالتريد). ونتيجة لذلك اتبعت الحكومية آلية التوسع في التوظيف في القطاع العام للحد من مشكلة البطالة وإحلال موظفين جدد بدل المستكفين بقرار من رام الله.
- تنامت التجارة عبر الأنفاق كنتيجة طبيعية للإغلاق والحصار. وذلك في محاولة للتغلب على مشكلة النقص في البضائع التي يعاني منها القطاع، ومحاولة لحل جزئي لمشكلة البطالة.

### واقع القطاع التجاري

- يبلغ عدد المنشآت التجارية في محافظات قطاع غزة 18.521 منشأة.<sup>(1)</sup> تتوزع كالتالي:
- يبلغ عدد المنشآت التجارية في محافظات القطاع كما هو موضح بالجدول التالي:



- من عدد المنشآت التجارية المبين أعلاه يمكننا أن نتصور ما يمكن أن توفره من فرص عمل للكثيرين.
- عدد المنشآت التجارية المتضررة جراء الحرب: 247 منشأة تجارية نتيجة القصف المباشر وغير مباشر والتجريف. وبلغت الخسائر الأولية جراء الحرب 25 مليون دولار أما عام 2009 ونتيجة الحرب والإغلاق فقد وصلت إلى 50 مليون دولار.
- تناقصت الواردات طوال فترة الحصار لتصل إلى 25%. كما هو موضح بالشكل.
- أكثر من 70% مما تم إدخاله من المواد الغذائية.
- 25% مما تم إدخاله مساعدات.



- بنظرة بسيطة على الشكل السابق نلاحظ الفارق بين معدل الواردات قبل الحصار وبعد الحرب.
- الواردات الحالية حوالي أقل من 25% من الواردات قبل الحصار والحرب.
- معظم الواردات في الفترة الأخيرة من المواد الغذائية.
- هذا وقد بلغ المعدل الشهري للواردات 2980 شاحنة منذ يناير 2009 حتى يونيو 2009.
- بلغ المعدل الشهري للواردات 2420 شاحنة منذ يوليو 2009 وحتى نوفمبر 2009.
- هناك تناقصاً بحوالي بمعدل 550 شاحنة شهرياً عن معدلات الواردات الشهرية في الفترة السابقة ليوليو 2009.
- كان معدل عدد الشاحنات الواردة منذ عام 2005-2007 هو 10400، أما بالنسبة لعدد الشاحنات الواردة في ديسمبر 2009 فقد كان 2570 شاحنة، وهذه الكمية تمثل أقل من 25% عما كانت عليه.
- بالاطلاع على المعلومات والبيانات السابقة نلمس المعاناة التي عانى منها القطاع التجاري طوال الفترة فترة الحصار والحرب. هذا عدا عن منع إدخال مواد البناء والتي كانت تمثل قبل الإغلاق 52% من المواد التي كانت تدخل القطاع، وهذا معناه أن هذا القطاع يمثل أهمية كبرى للاقتصاد الفلسطيني لما يستطيع توفيره من فرص عمل قبل الحرب فما بالنا بعد الحرب والدمار الذي طال المنشآت السكنية والحكومية.

أما بالنسبة لمعدل عدد الشاحنات الواردة للقطاع شهرياً منذ بداية العام 2009 وحتى ديسمبر/2009 فهي كما هو موضح بالجدول التالي بالإضافة إلى معدلها قبل الإغلاق:

من 2005- 2007	من يناير - يونيو 09/	يوليو 09	أغسطس 09	سبتمبر 09	أكتوبر 09	نوفمبر 09	ديسمبر 09
10400	2980	2231	2620	2173	2364	2727	2570

#### قطاع الإنشاءات

1. كان عدد العاملين في قطاع الإنشاءات حوالي 22% من مجموع قوى العمل في قطاع غزة وقد وصلت هذه النسبة مع نهاية عام 2008 إلى 1% من مجموع العاملين والذين يبلغ عددهم حوالي 120,000 عامل.
2. و بلغ مجموع المشاريع في قطاع البناء والإنشاءات والبنية التحتية التي تم إيقافها وتعطيلها نتيجة عدم توفر المواد الخام بنحو 370 مليون دولار .
3. وتوقفت جميع المشاريع الإنشائية والعمرائية والتطويرية الخاصة والعامة ومشاريع البنية التحتية نتيجة عدم وجود مواد البناء.
4. ولحق الضرر بالصناعات الإنشائية المساندة لقطاع الإنشاءات والمقاولات فتوقفت جميع مصانع البناء والتي تشغل أكثر من 3500 عامل و موظف ، 13 مصنع بلاط - 250 مصنع بلوك - 30 مصنع باطون جاهزة - مصانع الانترلوك - 145 مصنع رخام وجرانيت و مصانع أنابيب الصرف الصحي والمناهل عن العمل تماما.
5. كما توقفت مشاريع البناء والتطوير التي تنفذها الأونروا والتي تقدر بحوالي 93 مليون دولار وتشكل مصدر دخل لما يزيد عن 120 ألف شخص ، وفي هذا السياق نشير إلى توقف المشاريع المتعلقة بالمرحلة الأولى لميناء غزة بكلفة (69) مليون دولار ومشروع المطار بكلفة (87) مليون دولار ومشروع الطريق الساحلي بكلفة (179) مليون دولار ومشروع تطوير ميناء الصيادين بحوالي (10) مليون دولار .

ويبلغ مجموع المشاريع في قطاع البناء التي تم إيقافها وتعطلها بنحو 160 مليون دولار بما فيها مشاريع وكالة الغوث الأونروا وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي ومشاريع أخرى .

كما توقفت معظم شركات المقاولات والإنشاءات العاملة في قطاع غزة والبالغ عددها 241 شركة عن العمل تماما وتكبدت خسائر فادحة نتيجة تجميد المشاريع قيد الإنشاء وأصاب التلف جميع المعدات والآلات الخاصة بهذه الشركات.

وتعمدت آلة الحرب الإسرائيلية إلي تدمير ما تبقي من قطاع الإنشاءات حيث تم استهداف ما يزيد عن 61 منشأة خلال فترة الحرب علي غزة وبلغت الخسائر الأولية المباشرة لقطاع الإنشاءات نتيجة الحرب حوالي 27 مليون دولار أمريكي حسب تقديرات أصحاب المنشآت.

. أثر الإغلاق على القطاع الصناعي في قطاع غزة:

- تراجعت المنشآت العاملة في القطاع الصناعي تراجعت مساهمة القطاع الصناعي في الناتج الإجمالي لقطاع غزة، منذ نوفمبر 2007، من حوالي 12% إلى أقل من 5% حسب معظم التقديرات، بسبب إغلاق أو تدمير حوالي 90% من المنشآت العاملة في القطاع الصناعي، حيث أدى ذلك إلى انخفاض أعداد العاملين في القطاع الصناعي في قطاع غزة من 35.000 عامل إلى 5000 ، وإلى حوالي 1500 عامل في منتصف عام 2009.

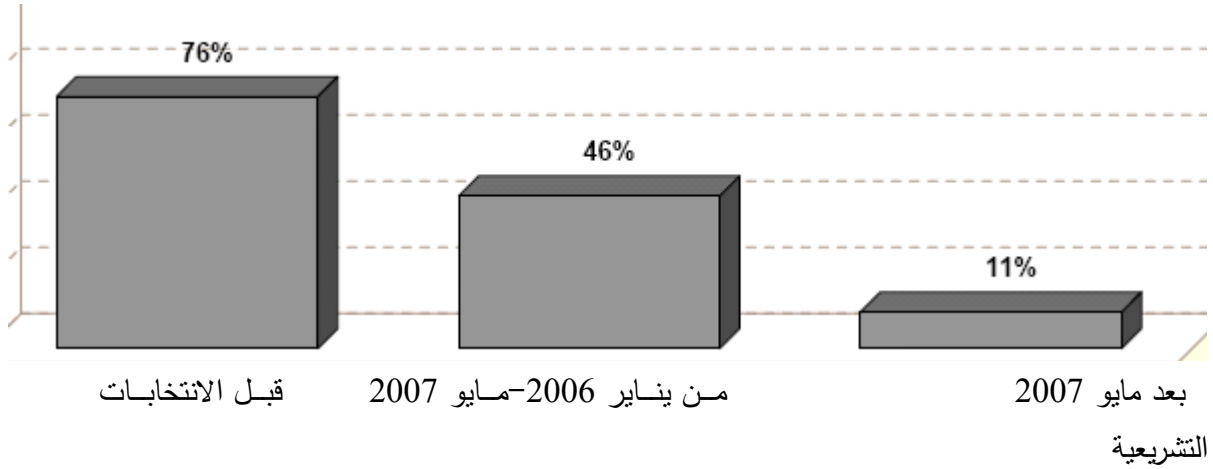
- وفي هذا السياق، فإننا نشير إلى أن أكثر القطاعات الصناعية تضررا هو قطاع صناعة الأثاث والملابس والنسيج والصناعات الغذائية، إذ انخفضت عدد المنشآت العاملة في قطاع صناعة الأثاث في

قطاع غزة من 600 مصنع خلال العام 2005 إلى نحو 120 مصنعاً في يوليو 2007 ثم تراجعت إلى أقل من 50 مصنع في يوليو 2009 وانخفض عدد العاملين في صناعة الأثاث من 5,500 عامل إلى نحو 550 عامل في يوليو 2007 ثم تراجع إلى أقل من 200 عامل في يوليو 2009 ، هذا وتقدر الخسائر الإجمالية المتركمة لقطاع الصناعة بمبلغ نصف مليون دولار يوميا منذ فرض الحصار حتى أول أغسطس/2008 (ما يعادل 315 مليون دولار) إلى جانب الخسائر المباشرة الناجمة عن تدمير المنشآت الصناعية أثناء الحرب العدوانية والتي قدرت بـ (35) مليون دولار، مما يدفع إلى تآكل رأس المال الصناعي أو هروبه إلى الخارج ، والحد من قدرة القطاع الصناعي في المستقبل.

وكذلك الامر في قطاع الصناعات الغذائية الذي انخفضت منشآته من 80 منشأة إلى نحو 28 منشأة ، وانخفض عدد العاملين فيه من 2500 عامل إلى نحو 300 عامل فقط ، في حين انخفضت أعداد المنشآت العاملة في قطاع صناعة الملابس والنسيج من 960 منشأة إلى نحو 48 منشأة فقط ، وانخفض عدد العاملين فيها من (40,000) ألف عامل إلى نحو 20,000 عامل في يوليو 2007 ، أما الآن فيعمل في هذه المنشآت حوالي 800 عامل.

أما قطاع الصناعات الورقية والإنشائية والبلاستيكية فقد تم إغلاقها تماماً أثناء فترة الحصار . وحسب دراسة قام بها برنامج الأمم المتحدة الإنمائي أظهرت هذه الدراسة أن الشركات في قطاع غزة التي كانت تعمل في قطاع غزة كانت تعمل بطاقة إنتاجية قدرت بـ 76% من طاقتها قبل الانتخابات وذلك نتيجة القيود المفروضة منذ انتفاضة الأقصى أما بعد الانتخابات فقد أصبحت 46% ثم 11% بعد 2007/6/14. كما هو موضح بالشكل التالي:

تقدير لطاقة الانتاجية للشركات العاملة في القطاع الخاص في قطاع غزة



UNDP, The Gaza Strip: A Private Sector in Decline

### الأنفاق شرايين حياة .... وطرق موت

بعد الإغلاق المستمر لأكثر من عام ومع الحظر المفروض على المواد الخام ومواد البناء وحتى على السلع والمواد الأساسية، والتي كان الهدف منها تجويع وتركييع الشعب الفلسطيني لصرف نظره عن قضيته الأساسية وشغل تفكيره بتأمين رغييف العيش لعائلته وتطبيقاً لمقولة الزعيم الشيعي ماركس " يغييب العقل عندما يغييب الدقيق"، استطاع أصحاب رؤوس الأموال حل هذه المشكلة ولو جزئياً

عن طريق حفر أنفاق تزحف تحت الحدود المصرية الفلسطينية للتغلب على مشكلة النقص في السلع الأساسية وخصوصاً البترول الذي استمر منعه منذ نوفمبر 2008 وحتى الآن.

ومع اشتداد الحصار ارتفع عدد الأنفاق من 20 نفقاً في منتصف 2007 إلى أن وصل حتى نهاية عام 2008 إلى ما يقارب 500 نفقاً متعددة الأغراض<sup>(1)</sup>. تستخدم الأنفاق حتى هذه اللحظة لإدخال البضائع من جانب واحد ولا يجري تصدير أية مادة عبرها، وهذا معناه أن اقتصاد القطاع اقتصاد استهلاكي . وحسب التقديرات تبلغ التجارة عبر الأنفاق من 35-40 مليون دولار ، وتقدر أرباح التجار وأصحاب الأنفاق سنوياً بحوالي 200-300 مليون دولار، وقد أتاحت تجارة الأنفاق فرصة عمل لأكثر من 12,000 عامل حتى عام 2008، ومن الطبيعي مع تضاعف عدد الأنفاق يضاعف عدد العاملين.

### الأنفاق والنمو الاقتصادي

يتوقع الكثير من الاقتصاديين بأن تكون وتيرة النمو في قطاع غزة أعلى منها في الضفة في الأيام المقبلة إذا ما استمر إدخال البضائع عن طريق الأنفاق وذلك للأسباب التالية:

1. 80% من البضائع المحظورة يتم استيرادها عبر الأنفاق من جميع الأصناف.
  2. رخص سعر البترول القادم عن طريق الأنفاق عن نظيره الإسرائيلي الموجود بالضفة بحوالي النصف.
  3. عدم وجود نقاط التفتيش التي تعيق حرية المرور في الضفة الغربية.
  4. سهولة مرور البضائع عبر الأنفاق بعيداً عن الروتين الإسرائيلي الموجود على المعابر.
- وبالرغم مما توفره الأنفاق من مواد فقد كانت أداة صمود ووسيلة للصراع من أجل البقاء وليس غاية تصرفنا عن أهدافنا الرئيسية وأحقيتنا في معابرينا الرسمية لذا لا يجب أن نكف عن هذا المطالبة بفتحها لأن هذا حقنا مهما بلغ الثمن، بالرغم من وجود الكثيرين والمنفعيين من تجارة الأنفاق.

ضحايا الأنفاق

بالرغم من الفوائد الهائلة للأنفاق ولكن لها سلبياتها مثل:

1. مع تزايد عدد الأنفاق وتنوع البضائع وفي ظل تواصل انقطاع التيار الكهربائي، مما جعل التجار يتهافتون على جلب البضائع التي - حسب اعتقادهم تخفف من أزمة انقطاع التيار الكهربائي- بالإضافة إلى الربح الذي حققته مثل: المولدات الكهربائية والتي حصدت أرواح 13 مواطناً عام 2008 و62 عام 2009 و17 مواطناً في الربع الأول من عام 2010.<sup>(1)</sup>
2. وصل عدد ضحايا الأنفاق جراء الانهيارات أو الصعق الكهربائي أو الاختناق بالغاز إلى أكثر من 141 ضحية.

### الخلاصة:

مما سبق يتضح لنا أن القطاع الخاص كيان قائم بذاته منذ عقود، وليس وليداً أو حديث العهد وكان يوفر فرص عمل لأكثر من 300,000 شخص من الذين لا يوجد أمامهم فرصة عمل في الحكومة أو حتى في الداخل المحتل. وحصر خسائر القطاع الخاص في الناحية المادية فقط فهذا يعني تقزيم المشكلة، فالدعم المادي ربما يصل ولكن فقدان المهارة التي اكتسبناها عبر عقود والخبرة لا

بعوضها مال، بالإضافة إلى خسارة ثقة المستثمرين والذي يلزمنا عقوداً أخرى لاسترجاعها - هذا إن استقرت الأمور وعادت إلى الفترة السابقة للحصار - وفي نفس السياق فهناك خسارة رؤوس الأموال التي هاجرت بحثاً عن الرزق والاستثمار في الخارج وهناك من باع أصول انتاجه، وهناك البنوك التي تطالبهم بالأموال بفوائدها .....

(1) التقرير الاستراتيجي 2008

## التوصيات:

وبعيداً عن المطالبات التي شبعتها وبنسنا منها بضرورة فتح المعابر ودور المجتمع الدولي في الضغط على دولة الاحتلال ....  
لذا أوصي بالتالي:

- الدعم الحكومي والدولي للقطاع الخاص لإعادة تأهيله مرة أخرى.
- عمل دورات تأهيلية ومجانية للعمال بالتنسيق مع الاتحادات التخصصية للمحافظة على المهارة التي اكتسبوها، لأن هذه المهارة كنز يجب المحافظة عليه.
- إعطاء الأولوية للمنتج الفلسطيني في المناقصات الحكومية والدولية.
- التركيز على المشروعات الصغيرة، فمعظم المنشآت الصناعية والتجارية العاملة في قطاع غزة مشروعات صغيرة، حيث تكون إمكانية التمويل متاحة والأماكن أيضاً.
- محاولة إقناع الجهات المانحة بالاستعانة بالمنتج الفلسطيني.
- التفاوض مع الجهات المانحة بالابتعاد عن مشاريع التشغيل المؤقتة التي لا جدوى لها والاستثمار في مشاريع تنمية مستدامة. بدلاً من إهدار كرامة المواطن بكنس الشوارع والتي ترجع إلى ما كانت عليه مع هبة رياح.
- إلغاء مشاريع السلة الغذائية من قبل المنظمات الغير حكومية والاستعاضة عنها بمشاريع تنموية أو دورات تأهيلية، عملاً بالمثل الصيني القائل "إن تعطى جانعاً سمكة ستشبعه ليوم واحد ولكن إن علمته كيف يصطاد فستشبعه العمر كله".
- إن كان من لا بد السلة الغذائية فلنكن من منتجاتنا المحلية لخلق فرص عمل للعديد من العاطلين وإنعاش الاقتصاد.
- إلغاء برامج التشغيل المؤقتة في الوزارات، حيث يكون موظف البطالة عبئاً على الموظف الدائم ومهدراً لوقته، والاستفادة من هذه البرامج في عمل مشاريع صغيرة استثمارية تخص هؤلاء الموظفين.
- استغلال خريجي البرامج التربوية في إعطاء دروس مجانية في الأماكن الحكومية، أو النوادي كل في منطقتهم، وبذلك نكون قد دربنا الخريج وفي نفس الوقت ساعدنا العائلات التي تعاني من الدروس الخصوصية في قطاع غزة
- إشراك رؤساء الاتحادات ورجال الأعمال في الخطط الاقتصادية الحكومية.
- وللقطاع الخاص دور هام في الإعلان عن نفسه وعن منتجه من خلال معارض تستحق الإنفاق عليها، ودعوة جهات أجنبية ودولية لهذه المعارض.

○ بعد إنعاش القطاع الخاص جزئياً يمكنه أن يلعب دوراً جوهرياً في تبني مشاريع خريجي الجامعات وعمل جوائز تشجيعية.

○ تنفيذ براءات الاختراع التي يقوم بها مخترعون وتشجيع هذا المجال.

وأعود وأؤكد بأن القطاع الخاص لكي يؤدي دوره في استرجاع طاقته الاستيعابية وليس خلق فرص عمل جديدة، يلزمه مزيداً من التعاون من الجهات الحكومية والدولية. فنلثتهم مثلث لا يكتمل إلا بالأضلاع الثلاثة.

وعلى الحكومة دوراً هاماً في هذا السياق وذلك من خلال:

1. مساعدة أصحاب المصانع في الحصول على امتيازات حكومية خاصة مثل إعطاؤهم الأولوية في الحصول على المناقصات الحكومية وتفضيل المنتج المحلي عن الخارجي وإعفائهم من بعض الرسوم لفترة معينة.

2. اقتصاد الأنفاق شر لا بد منه في الوقت الحالي لذا على الحكومة تنظيم هذا العمل والحد من إدخال البضائع التي لها بديل محلي وبالذات الزي المدرسي لإنعاش أكبر القطاعات الصناعية تشغيلاً للأيدي العاملة " قطاع مصانع النسيج والخياطة" ولإدخال المواد الخام. ومنع إدخال سلع الموت كالدراجات النارية والمولدات الكهربائية.

3. ها هو موسم الدراسي قد اقترب من نهاية وسنجد العديد من الدفاتر والكتب ملقاة في الشوارع أو يتم حرقها، فماذا يجري إذا تبنت الحكومة جمع هذه الدفاتر والكتب لإعادة تدويرها، فمصانع الورق والكرتون تعاني حتى الان.

4. العبوات البلاستيكية والزجاجية والمعدنية التي يتم إلقاؤها في الحاويات، ثم يأتي الأطفال لجليها من هذه الحاويات بما تحويه من أضرار صحية ونفسية على الطفل، فإذا قمنا بتجميع هذه العبوات وقمنا بإعادة تصنيعها، ألا يعتبر هذا دفاعاً عن المادة الخام..... وهناك العديد من الأمثلة.....

وأود الإشارة هنا إلى أن على القطاع الخاص ذاته مسؤولية ألا وهي:

محاولة توحيد الجهود بين المصانع والشركات المتشابهة الانتاج ويمكن أن يحدث اندماج بين هذه الشركات في الوقت الحالي للنهوض مرة أخرى.

وفي النهاية لا ننسى دور المواطن الفلسطيني الذي هو أساس الصمود والمقاومة وذلك:

1. بتفضيل المنتج الفلسطيني عن غيره من المنتجات.

2. وتبني اقتصاد المقاومة وذلك بعدم اهدار المادة الخام، فالفاقد من المادة الخام لا يعوض.

وأخيراً أتمنى أن تجد هذه التوصيات والمقترحات آذاناً صاغية وطريقاً للتنفيذ.